المتطلبات المعرفية والقيمية والمهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري

"دراسة تطبيقية على العاملين بجمعيات الزواج ورعـاية الأسرة بالمملكة العربية السعودية"

إعداد

د/ منتصر علام محمد

دكتوراه الفلسفة في دراسات الطفولة باحث اجتماعي

المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد"

المملكة العربية السعودية

د/ إلهام آحمد بشر

دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية تخصص تنظيم مجتمع

جمهورية مصر العربية

المتطلبات المعرفية والقيمية والمهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري "دراسة تطبيقية على العاملين بجمعيات الزواج ورعـاية الأسرة بالمملكة العربية السعودية"

أولاً: المدخل إلى مشكلة الدراسة:

الأسرة نظام اجتماعي مهم، يتكامل ويتساند وظيفيا مع أنظمة المجتمع الأخرى التعليمية والاقتصادية والقيمية والاجتماعية والثقافية، وهذا التكامل والتساند بين نظم المجتمع المختلفة هو الطريق الوحيد إلى بناء المجتمع وإنمائه (١ : ١٠).

لذلك ظهرت أهمية معالجة مشكلات الأسرة في العصر الحديث، التي نتجت عن عوامل متعددة ومرتبطة بالتغيرات الضخمة في المجتمعات؛ بسبب التحول التدريجي والسريع لنمط الحياة من البدائية أو اليدوية والقروية إلى الحضارية والصناعية، وما صاحبها من زيادة الخصائص الحضارية التي جعلت نطاق الأسرة يضيق جدا، وفرضت أنماطا جديدة من العلاقات داخل الوحدة الأسرية، والاحتمالات العديدة للتفكك، وظهور المشاكل التي تعاني منها أسرة اليوم (٢ : ١٢١).

ومن القضايا المستحدثة التي بدأت تطفو على السطح، وتناقش عبر جميع القنوات قضية العنف الأسري؛ حيث يشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع؛ فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل؛ مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة؛ مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة؛ للحد منها، والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات (٣ : ٢١٣٧).

فالعنف الأسري يجعل الجهة المكلفة بحماية الإنسان هي مصدر العدوان عليه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الإنسان أساليب الحياة وأنماط العلاقات والتعامل، فإذا كان العنف هو أسلوب التعامل داخل الأسرة؛ فإن نتائجه سوف تنعكس في أشكال من الانحراف في الفكر والسلوك، حيث يتم تكوين صورة مشوهة للواقع الاجتماعي، تمنح تدعيما لأنماط من العلاقات غير المتكافئة، كما تمنح تبريرا لسلوكات وعلاقات غير سوية في المحيط الأسري والاجتماعي معا (٤ : ٦٣٢).

ويعتبر العنف الأسري من المشكلات الاجتماعية التي باتت تؤرق المجتمعات في العالم، حتى أن البيت قد أصبح من أكثر الأماكن خطرا على حد قول عالم الاجتماع المعروف "أنتوني جدنيز"، الذي ذكر في كتابه (علم الاجتماع) أن الإنسان الفرد، مهما كان عمره وجنسه، يكون أكثر عرضة لمخاطر الإيزاء الجسدي في البيت منه في الطرقات والشوارع والمواقع الأخرى (٥ : ٣).

ففي الفترة الأخيرة تزايدت ظاهرة العنف الأسري في مجتمعاتنا العربية، ويتضح أن الإحصاءات الناتجة تشير إلى بعض من هذه الظاهرة، ولكن هناك مؤشرات أخرى تشير إلى أن الظاهرة أكبر مما تظهر به في السجلات الجنائية؛ وذلك نتيجة الأسباب الاجتماعية المختلفة، التي تساهم في التكتم على هذه الظاهرة (٩:٦).

ويعد ازدياد انتشار العنف أمرا مثيرا للدهشة، سواء على مستوى العالم أو على مستوى الوطن العربي، ففي فترة التسعينات، بعد انتشار الفضائيات والإنترنت؛ أصبح من الأهمية بمكان تناول ظاهرة العنف الأسري باعتبارها أحد ملامح العنف الذي يؤثر بشكل كبير على استقرار المجتمع وتكوينه؛ وذلك لأن ظاهرة العنف تعتبر مشكلة اقتصادية؛ لما ينجم عنها من خسائر مادية كبيرة، وتعد- أيضا- مشكلة علمية؛ لأنه إذا وجد هذا السلوك العنيف دل على عجز العلم والإنسان عن تقديم فهم واقعي سليم للسلوك الإنساني. كذلك يعتبر مشكلة مرضية؛ لأنه يعد عرضا من أعراض المرض الاجتماعي، وهو مشكلة اجتماعية؛ من حيث كونه مظهرا لسلوك منحرف لدى الفرد؛ ولذلك فقد تناولته المجتمعات بالبحث (٧ : ١).

وتكمن خطورة الظاهرة بأنها ذات نتائج لا تظهر بشكل مباشر عند المرأة، بل إن نتائجها غير مباشرة، وهي نتائج مترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة، وفي المجتمع بصفة عامة، وغالبا ما تحدث خللا في القيم واهتزازا في نمط الشخصية؛ مما يؤدي في النهاية- وعلى المدى البعيد- إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك، وأنماط من الشخصية المتصدعة نفسيا وعصبيا (٨ : ٢).

ويشير البعض إلى أن صعوبة الاعتراف بالعنف الأسري ترجع إلى أنه يتستر خلف حواجز كثيرة، منها ما هو نفسي كالخجل والخوف والشعور بالمهانة أو الشعور بالذنب، وما هو اجتماعي كالمحافظة على كيان الأسرة وصون وحدتها، وكذلك عدم الاعتراف بالفشل في العلاقة الزوجية. ومن الحواجز- أيضا - ما هو اقتصادي، كالخوف من العوز وانقطاع أسباب الرزق والتشرد، وما إلى ذلك. ومن الحواجز- أخيرا- ما هو مرتبط بالثقافة في نظر مرتكب العنف والضحية- على حد سواء- للعنف والتعامل معه على أنه حتمية وقدر تفرضه الأعراف الاجتماعية وموازين القوى في الأسرة (٩ : ٧٨).

ولهذا أضحت ظاهرة العنف قضية ملحة تهم الباحثين والمختصين الاجتماعيين، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والتنظيمات المهتمة بالشأن الأسري؛ وذلك كونها أضحت تشكل خطرا كبيرا ليس على حياة الأفراد فحسب، بل المجتمع بأسره، كما أصبحت الظاهرة تحمل مهددات كبيرة تعيق الأسرة عن أداء واجباتها في الحياة، و أداء مهامها التربوية بالصورة المثلى؛ مما يمكن أن يعطل الوظائف الاجتماعية والتربوية، ويستبدلها بأنماط سلوكية غير معتدلة أو سوية (٩ : ١٠٧).

فلقد شغلت ظاهرة العنف حيزا كبيرا من اهتمام الجهات المعنية، مثل: جمعيات حقوق الإنسان، والوزارات المعنية، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ومراكز الدراسات الاجتماعية والاستشارات الأسرية، والجمعيات الأهلية، وأقيمت المؤتمرات والندوات لمناقشة هذه الظاهرة ومدى خطورتها على الفرد والأسرة، وأظهرت نتائج وتوصيات بعض الدراسات والمؤتمرات ضرورة تضافر الجهود لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها (٣ : ٢١ - ٤٢).

والخدمة الاجتماعية إحدى المهن التي لها دور بارز في الاهتمام برعاية الأسرة وحفظ كيانها من المشكلات التي تتعرض لها، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو المجتمعي، حيث ينطلق الأخصائي الاجتماعي، من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة، ليعمل على فهم النسق الأسري، وفتح قنوات اتصال بينه وبين أنساق الأسرة الفرعية (الزوج – الزوجة – الأبناء – الأهل)؛ حتى يحدد الأسباب التي تؤثر في هذا الكيان، ويتدخل مع أكثر العوامل تأثيرا فيه (١٠ : ٢٧٢).

فالخدمة الاجتماعية لديها أساليبها الخاصة بها في التعامل مع الحالات والظواهر الاجتماعية المختلفة، لأجل مواجهة المشكلات الاجتماعية، بما فيها الأسرية، من باب أن الخدمة الاجتماعية تمثل مجموعة الجهود والخدمات الإنسانية المختلفة التي يتم تقديمها بطرق علمية منظمة ومعروفة، والتي يمارسها أخصائيون اجتماعيون تم إعدادهم إعدادا علميا بغرض تقديم الخدمات العلاجية والوقائية والإنمائية، بما يساعد على تلبية ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أولا، وعضو في جماعة أو المجتمع ثانيا، وذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية التي تمارس من خلالها مهنة الخدمة الاجتماعية (١١ : ١٩).

ولقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت العنف الأسري، والتي تمثلت في الآتي– على سبيل المثال ليس الحصر–:

- دراسة "حمدي محمد منصور – ٢٠٠١": ولقد أوضحت الدراسة حاجة المعالج الأسري إلى أدوات ومهارات تساعده على تشخيص الاضطراب الأسري في ظل الأعراض التي تشكو منها الأسرة، تشخيصا واضحا يقوم على تحديد الأسباب، ووضع

خطط العلاج الأساسية التي تساهم في زوال الأعراض ومعالجة الأسباب، والوصول بالأسرة إلى مرحلة الاستقرار والاتزان التي تساعدها على البقاء والاستمرار (١٢).

- دراسة "رشاد أحمد عبد اللطيف – ٢٠٠٥": ولقد أشارت الدراسة إلى مجموعة من المستويات والمداخل المهنية في مواجهة العنف الأسري، والتي منها: المدخل الأخلاقي الأسري، المدخل الطبي والتثقيف الصحي العام، مدخل المعلومات / الدافعية / السلوك، مدخل التدريب على مهارات الحياة، مدخل الحملات الإعلامية المجتمعية لمكافحة العنف الأسري، المدخل الاجتماعي الثقافي، مدخل حل المشكلة، المدخل الوقائي المتكامل، بالإضافة إلى العديد من المهارات، سواء مهارات في توجيه التفاعل أو مهارات عملية تطبيقية (١٣).

- دراسة "خالد بن يوسف برقاوي – ٢٠٠٧": ولقد توصلت الدراسة إلى آليات مقترحة تتضمن المستويات الآتية: المستوى الحكومي، مستوى الأسرة، وزارة العدل والقضاء، وزارة الصحة، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة الشؤون الاجتماعية، الجهات الأمنية، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي (١٤).

- دراسة "منصور بن عبد الرحمن بن عسكر – ٢٠٠٧": ولقد أشارت الدراسة إلى دور جمعيات الزواج، وخلصت إلى أن مشروعات ولجان الزواج بالمملكة العربية السعودية مؤسسات طوعية تقوم بأعمال اجتماعية بالإضافة إلى إعانة الشباب على الزواج، وأنها في حاجة إلى دعم مادي وإعلامي لتستطيع القيام بعملها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية لدى الشباب، بالإضافة إلى الحاجة إلى القيام بمزيد من الدراسات والبحوث لتطوير عمل المشروعات ولجان الزواج بالمملكة (١٥).

- دراسة "مركز رؤية للدراسات الاجتماعية – ٢٠٠٧": ولقد أوصت الدراسة أن تتولى وزارة العدل مراجعة التشريعات والنظم الحالية التي تحكم شؤون الأسرة؛ لتوفير الحماية لأفرادها، وتسهيل لجوئهم إلى جهات القضاء عند تعرضهم للعنف. وطالبت الدراسة بإنشاء محاكم متخصصة للأسرة لسرعة البت في قضايا العنف الأسري، على أن تلحق بها مكاتب متخصصة لتسوية المنازعات الأسرية المرتبطة بممارسة العنف الأسري، وأن تضم هذه المكاتب فريقاً من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وعلماء الشريعة، الذين يساعدون القضاة في التوصل إلى قرار بشأن الصلح بين المتنازعين أو التفريق بينهما. كما أوصت الدراسة بضرورة الحاجة لمكتب نسائي في كل محكمة، يضم أخصائيات اجتماعيات ونفسيات للتعامل مع قضايا المرأة (١٦).

- دراسة "عائض بن سعد الشهراني – ٢٠٠٨": ولقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية لحماية ضحايا العنف، وبذلك يكون هناك قناة تعاونية تجمع بين نظام الحماية الاجتماعية وجهود

الجمعيات الأخرى المعنية بالشأن الأسري، و تخصيص صندوق وطني لتمويل كافة البرامج والدراسات والبحوث الخاصة بدعم ضحايا العنف الأسري، وتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين، وتفعيل التعاون المشترك بينهم وبين فئات المجتمع؛ من أجل تشكيل إطار علمي يفيد في الحد من ظاهرة العنف الأسري وفق آليات محددة، ومن خلال الاستعانة بمراكز الدراسات والاستشارات التي يمكن أن توفر حلولا اجتماعية، أو التعامل مع مراكز ضحايا العنف الأسري (١١).

- دراسة "محمد بن سعيد الغامدي وآخرون – ٢٠٠٨ ": ولقد كشفت الدراسة عن وجود حاجة ملحة إلى إنشاء برامج للتوعية التثقيفية ضد العنف الأسري في المجتمع، وهذه البرامج تقدم من خلال المؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية المنتشرة في المجتمع، وضرورة الاهتمام الإعلامي بنشر الوعي عند أفراد المجتمع بخطورة العنف الأسري، وما يترتب عليه من آثار سيئة على جميع أفراد المجتمع، ولا سيما أفراد الأسرة الواحدة، وإقامة الدورات التأهيلية للزواج بشكل مستمر، وإلزام الراغبين في الزواج من الجنسين بحضور تلك الدورات (٤).
- دراسة "Payne Briank – ٢٠٠٨": وقد أوضحت أن هناك احتياجات تدريبية للعاملين مع ضحايا العنف الأسري لتقديم الخدمات العلاجية، ومن بين هذه الاحتياجات ضرورة امتلاك والإلمام بمعرفة كافية حول السمات والمظاهر المختلفة للعنف الأسري، إمتلاك القدرة على اكتساب المهارات التأثيرية في التعامل مع ضحايا العنف الأسري، وفقا لخصوصية وطبيعة كل حالة، ضرورة الإلمام بالمسائل القانونية الخاصة بتقديم المساعدة وخدمات العلاج والرعاية لضحايا العنف الأسري (١٧).
- دراسة "سلمى بنت محمد بن سليم الحربي – ٢٠٠٨": والتي أشارت إلى أن طبيعة معاملة الرجل للمرأة في المجتمع السعودي تأثرت– وما زالت تتأثر– بالعديد من العوامل التي من أهمها العادات الاجتماعية، مميزات المجتمع، درجة التعليم، التركيبة الاجتماعية، الآفات الدخيلة على المجتمع، فنجد أن المجتمع السعودي – كغيره من المجتمعات – يتميز بتحكم العادات والتقاليد في معظم الأمور الخاصة، كتفضيل إنجاب الذكور على الإناث، والغيرة غير المبررة، وإرجاع الأهل الزوجة بالإكراه إلى زوجها؛ بحجة الخوف من ضياع الأطفال وتعاطيهم المخدرات بشتى أنواعها (١٨).
- دراسة "Patrick Wallace Putler – ٢٠٠٩": ولقد أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين متغيرات الدخل، والحالة الوظيفية، والحالة التعليمية، وتناول العقاقير – والعنف الأسري، بالإضافة إلى أن التوتر، وعدم الاستقرار داخل الأسرة، وضعف مواردها، له تأثير في انتشار معدل العنف (١٩).

- دراسة "فوزية سبيت الزبير – ٢٠٠٩": وقد حددت الدراسة العوامل المؤدية للعنف ضد المرأة في غياب الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية المرأة من الإيذاء البدني والنفسي، نقص الوعي بعواقب العنف، تقبل المرأة للعنف والسكوت عليه، جهل المرأة بواجباتها، انخفاض تقدير الذات لدى المرأة (٢٠).

- دراسة "شيخة بنت سالم المسلمي، منال فاروق سيد – ٢٠٠٩": ولقد أوصت الدراسة بضرورة بذل جهد أكبر من المجتمع ومؤسساته في كافة المجالات للتوعية بمشكلة العنف الأسري، وآليات التعامل معها، و أهمية تنمية الوازع الديني كوقاية وعلاج، تفعيل دور مؤسسات ومكاتب الاستشارات الأسرية في الحد من انتشار المشكلة، المناداة بإنشاء مؤسسات متخصصة في حل المشكلات والخلافات الأسرية، توجيه وسائل الإعلام لتناول المشكلات الأسرية والعنف الأسري بالتحليل والتوعية، من خلال برامج هادفة تتفق مع ثقافة المجتمع وعاداته، تكثيف البرامج التوعوية والتدريبية لتدريب الآباء والأبناء على كيفية بناء الأسرة بأسلوب تربوي صحيح، وإكسابهم المهارات الحياتية، تطوير وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا العنف الأسري بما يتلاءم وطبيعة المجتمع وحاجاته (٢١).

- دراسة "أماني محمد رفعت قاسم – ٢٠٠٩": ولقد اقترحت الدراسة برنامجا لرفع مستوى الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري، في إطار هدف عام وهو تنمية المهارات الأسرية أو التطبيقية لعملية الممارسة لتحقيق أغراض وأهداف العمل المهني، ولقد تحددت أهداف البرنامج في: تنمية الجوانب المعرفية للأخصائي الاجتماعي حول المستويات والمداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري، تنمية قدرة الأخصائي الاجتماعي في تطبيق مهارت التوجيه في نسق الأسرة، مهارة المعونة النفسية لأفراد الأسرة، مهارة التوضيح وإعادة تنظيم وعرض الأفكار لمساعدة أفراد الأسرة لتغيير المفاهيم والأفكار غير الواقعية، تطبيق مهارة حل الخلافات والصراعات، تطبيق مهارة تقديم النصيحة لأفراد الأسرة، و مهارة المواجهة وتنمية القدرات والمواهب (٢٢).

- دراسة "سامي الدامغ – ٢٠١٠": ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العنف الأسري بصفة عامة، والعنف ضد المرأة وإيذاء الأطفال بشكل خاص، كل يمثل ظاهرة منتشرة في كل مناطق المملكة العربية السعودية. وأضافت الدراسة أهمية التدريب في مجال الحماية الاجتماعية والعنف الأسري، وأن تكون الجهات القائمة على التدريب متخصصة في مجال الحماية الاجتماعية والعنف الأسري، وأن هناك حاجة ماسة لوجود جهة واحدة محددة معنية بالعنف الأسري (٢٣).

- دراسة "الجوهرة بنت سعود بن عبد العزيز آل سعود – ٢٠١١": والتي أوضحت دور الأخصائي الاجتماعي مع الحالات المعنفة، من خلال مرحلة الدراسة (طبيعة العلاقات

الأسرية، تحديد المعتقدات والأفكار الشخصية للحالة، الاتصال بالمؤسسات المجتمعية لتنسيق الخدمات المقدمة.... إلخ)، مرحلة التشخيص (تحديد طبيعة العنف، طبيعة العلاقات الأسرية وارتباطها بالمشكلة .... إلخ). وأضافت الدراسة أهم المهارات، والتي منها: مهارة الإقناع، مهارة التفاوض، مهارة الاتصال، مهارة المواجهة [٣].

- دراسة "شعبان عبد الصادق عزام – ٢٠١١": ولقد أشارت إلى فعالية الأساليب المعرفية الانفعالية (البناء المعرفي، التدعيم، المواجهة، الإقناع، التوضيح)، والتي أدت إلى تعديل الأفكار والمعتقدات الخاطئة المرتبطة بالعنف الزواجي، وتوضيح الآثار السلبية والنتائج الخطيرة المترتبة على ممارسته، وتوضيح ومناقشة العوامل المؤدية إليه، واكتساب الخبرات والمهارات التي تساعد على التعامل مع تلك العوامل ومواجهتها، الاهتمام بالإعداد النظري والعملي للأخصائيين الاجتماعيين للقيام بدورهم في التوعية والتثقيف لكل فئات المجتمع، وخاصة الشباب، وذلك بالنسبة للقضايا الاجتماعية المختلفة، ومنها العنف الزواجي [٢٤].

- دراسة "عبير حسن الزواوي – ٢٠١١": ولقد أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات وورش أسرية حول ظاهرة العنف ضد النساء، إنشاء مراكز استماع لضحايا العنف، ومساعدتهن للتخلص من آثاره السلبية نفسيا واجتماعيا وقانونيا وماديا، إنشاء بنك للمعلومات حول ظاهرة العنف الموجه ضد النساء على مستوى المجتمع، عقد دورات تدريبية للمقبلين على الزواج لتعليمهم آليات الحياة الأسرية السليمة [٢٥].

- دراسة "عزة عبد الجليل – ٢٠١١": ولقد أشارت الدراسة إلى ضرورة احتواء البرنامج الإرشادي لمساعدة المرأة المعنفة للتغلب على الضغوط الاجتماعية الموضوعات الآتية: تدريب المراة المعنفة على توظيف قدراتها للتعامل مع الضغوط الاجتماعية، تدعيم الذات لدى المرأة المعنفة، زيادة وعي المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية، تدريب المرأة المعنفة على أساليب المعاملة الزوجية وفقا للأسس العلمية، تدريب المرأة المطلقة على تحديد المشكلات الأسرية وكيفية التعامل معها[٢٦].

- دراسة "هدى حجازي، هند بنت عقيل الميزر – ٢٠١٢": ولقد أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول خطورة انتشار ظاهرة العنف بصفة عامة، والعنف الأسري بصفة خاصة، وضرورة مواجهتها بالإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع باستخدام لغة الحوار في التعامل مع الآخر بدلا من العنف، سن القوانين والتشريعات التي تعاقب على ممارسة العنف بكافة أنواعه وأشكاله، وتفعيل تنفيذ الموجود منها، تحقيق الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالأسرة والمرأة؛ من أجل وقاية وعلاج هذه الظاهرة [٢٧].

- دراسة "محمد محمود منير – ٢٠١٢": ولقد أشارت الدراسة إلى تحديد دور الأخصائيات الاجتماعيات الميسرات في الجمعيات الأهلية للحد من مظاهر العنف الموجه ضد المرأة، وذلك من خلال (إعداد بعض النشرات والكتيبات المبسطة والموضحة لدور الأخصائيات الاجتماعيات للحد من مظاهر العنف الموجه ضد المرأة، عقد بعض اللقاءات التوعوية لكيفية التعامل مع مظاهر العنف الموجه ضد المرأة، سواء على المستوى الأسري، أو مؤسسة العمل، أو المجتمع ككل، عقد لقاءات من شأنها دعم المرأة لاتخاذ القرارات في الأسرة، وتدريبها على التفاوض) (٢٨).

من خلال تحليل الدراسات السابقة يتضح الآتي:

١- أن هناك علاقة بين العديد من المتغيرات المجتمعية (العادات المجتمعية، التركيبة الاجتماعية للمجتمع)، بالإضافة إلى المتغيرات الشخصية (الدخل، الحالة الوظيفية، المستوى التعليمي، تناول العقاقير المخدرة) والعنف المجتمعي. (دراسة سلمى بنت محمد – دراسة Patrick).

٢- أهمية توعية المجتمع بمفهوم العنف وكيفية الوقاية وحل المشكلات الناتجة عنه، تنمية الوازع الديني، توجيه وسائل الإعلام لتناول المشكلات الأسرية، تكثيف البرامج التوعوية والتدريبية، تطوير وتفعيل التشريعات والقوانين المتصلة بقضايا العنف الأسري، توافر برامج إرشادية للمرأة المعنفة تحتوي كيفية توظيفها لقدراتها للتعامل مع الضغوط الاجتماعية، زيادة وعي المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية، عقد لقاءات من شأنها دعم المرأة لاتخاذ القرارات في الأسرة وتدريبها على التفاوض، عقد دورات تدريبية وورش أسرية حول ظاهرة العنف. (دراسة شيخة بنت سالم، منال فاروق – دراسة عزة عبد الجليل – دراسة عبير الزواوي – دراسة محمود منير – دراسة هدى حجازي – دراسة هند بنت عقيل).

٣- أهمية الاهتمام بالاحتياجات التدريبية للعاملين مع ضحايا العنف الأسري، مع التركيز على ضرورة وأهمية امتلاك المعارف والمهارات اللازمة لذلك، أهمية التدريب في مجال الحماية الاجتماعية والعنف الأسري، أن تقوم بالتدريب جهات متخصصة في مجال الحماية الاجتماعية، مع وجود جهة واحدة معنية بالعنف الأسري، حاجة المعالج الأسري إلى أدوات ومهارات للوصول بالأسرة إلى مرحلة الاستقرار والاتزان، استثمار العديد من المداخل المهنية ومجموعة من مهارات توجيه التفاعل أو المهارات العملية التطبيقية. (دراسة رشاد عبد اللطيف – دراسة payne – دراسة سامي الدامغ – دراسة محمود منير – دراسة حمدي منصور).

٤- أن هناك آليات مقترحة للتصدي لظاهرة العنف الأسري على المستوى الحكومي والأسرة والقرارات المجتمعية المختلفة، إنشاء برامج للتوعية التثقيفية، وذلك من خلال التعاون بين المؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية في المجتمع، تحقيق الشراكة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالأسرة والمرأة؛ من أجل الوقاية ومواجهة العنف الأسري، تضافر الجهود بين نظام الحماية الاجتماعية وجهود الجمعيات الأخرى المعنية بالشأن الأسري، المطالبة بإنشاء مؤسسات متخصصة في مواجهة المشكلات الأسرية، حاجة جمعيات الزواج إلى الدعم المادي والفني والمالي؛ لتستطيع القيام بدورها. (دراسة خالد بن يوسف – دراسة منصور عبد الرحمن – دراسة عائض الشهراني – دراسة محمد بن سعيد الغامدي – دراسة شيخة بنت سالم، منال فاروق – دراسة هدى حجازي، هند بنت عقيل).

وذلك ما يؤكد على أنه:

في ظل ما يتعرض له المجتمع من متغيرات معاصرة يجب أن يسعى القائمون على هذه المنظمات المعنية بالشأن الأسري إلى الأخذ بأساليب التحديث؛ وذلك للوصول إلى الجودة العالية في نوعية الأداء المهني للعاملين بمثل هذه المنظمات، وذلك ما يشار إليه بالإعداد المستمر لتزويدهم بكل ما هو جديد، سواء عن طريق النشرات الدورية، أو اللقاءات العلمية، أو الدورات التدريبية؛ حتى يستطيعوا مسايرة تلك التطورات، ويرتفعوا بمستوى ممارستهم لأدوارهم. وإذا ما افتقد العاملون الرغبة في الاستزادة المعرفية والمهارية؛ فإنهم يكونون عرضة للانزلاق في تيار الروتينية، ولذلك يجب عليهم الحرص على الاستزادة المعرفية والمهارية، من خلال التدريب المستمر، كما يجب على المنظمات أن توفر برامج تدريب مستمرة ومتدرجة؛ ضمانا للارتقاء الإيجابي في أدائهم؛ فنجاح العاملين بدورهم في المجال الأسري، والذي يشمل تقديم المساعدة والإرشاد، وتوفير المعلومات، والمساعدة على حل المشكلات، وتحسين عملية التواصل داخل نسق الأسرة – يركز على المعارف ونموها، مع زيادة القدرات المهارية.

وذلك ما تشير إليه نظرية الدور، والتي توضح أن الدور هو الجانب الديناميكي للمركز، بينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في النسق الاجتماعي، فالدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذا يتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بالمركز الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة التي يتعامل معها، وفي ضوء السلوك وفي ضوء الثقافة المعنية. (٣٧: ١٤٠) هذا، ويستند الدور إلى عدة حقائق أساسية، أهمها: الدور المتوقع، وهو الذي يتكون من نسق من التوقعات التي

توجد في البيئة الاجتماعية، وهذه التوقعات تتعلق بسلوك الشخص تجاه الآخرين الذين يشغلون مراكز أخرى؛ والدور الذاتي، ويتكون من توقعات معينة يفهمها الشخص على أنها ملائمة للسلوك الذي ينتهجه عندما يتفاعل مع مراكز أخرى؛ والدور الممارس، وهو الذي يتكون من أنماط سلوكية يسلكها الشخص شاغل المركز عندما يتفاعل مع شاغلي مراكز أخرى (٣٨: ١٥٨).

وفي ضوء ما سبق، فقد حددت مشكلة الدراسة في:

- ما المتطلبات المعرفية والقيمية والمهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

في ضوء ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات التي تناولت العنف الأسري، والتي أوضحت أن الإجراءات القائمة للتعامل معه لا تزال قاصرة؛ مما يعني ضرورة بذل مزيد من الجهد للتخفيف من حدة المشكلة، والتعامل معها بكل شفافية، بالإضافة إلى العديد من التوصيات التي أكدت على (معالجة ثلاث قضايا رئيسية تتمثل في: وقاية المجتمع والجماعات والأسرة والأفراد من ظاهرة العنف المتفاقم بوضوح، وتحديد أساليب التعامل معه، ومعالجة آثاره بعد حدوثه – بأن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية دعم المؤسسات الاجتماعية لتفعيل نظام حماية الأسرة، وتوفير الأخصائيين اللازمين لذلك)، وذلك ما خرجت به توصيات الملتقيات السابقة لجمعيات الزواج ورعاية الأسرة، والتي ركزت على اهتمام هذه الجمعيات بتحسين الأداء المستمر، وتطوير أداء العمل، وتوظيف وتنمية مواردها البشرية؛ مما يحقق لها الاستدامة والجودة الشاملة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- وصف وتحليل أهم المتطلبات المعرفية والقيمية والمهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري.
- وضع إطار تصوري لتفعيل متطلبات العاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

- ما أهم المتطلبات المعرفية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري؟

- ما أهم المتطلبات القيمية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري؟

- ما أهم المتطلبات المهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

أ- مفهوم المتطلبات:

تشير معاجم اللغة إلى أن كلمة "طلب" تعني: محاولة وجدان الشيء وأخذه، والمطالبة: أن تطالب إنسانا بحق لك عنده، ولا تزال تتقاضاه وتطالبه بذلك، وتطلبه: أي حاول وجوده وأخذه، والتطلب: هو الطلب مرة أخرى. (٢٩: ٦٠١) "وتطلب الشيء " بمعنى طلبه، إلا أن التطلب هو طلب الشيء مرة أخرى مع التكلف. (٣٠:٦٦٢) أما معجم "وبستر"، فيشير إلى أن المتطلب (Requirement) هو الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه، أو هو شرط مطلوب (٣١: ١٩٩٩). أما معجم "أكسفورد"، فيشير إلى أن المتطلب هو شيء يستلزم وجوده، أو هو شرط يجب توافره أو الإذعان إليه (٣٢: ٢٥٥٧).

ويقصد بالمتطلبات في ضوء الدراسة الحالية: الشروط الواجب توافرها للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة؛ لمواجهة مشكلة العنف من الناحية المعرفية والقيمية والمهارية.

ب- مفهوم العنف الأسري:

يعرف العنف بأنه استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، من شأنه التأثير على إرادة الفرد (٣٣: ٩٥). فهو تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى. ويعبر العنف عن القوى الظاهرة، حيث يتخذ أسلوبا فيزيقيا (الضرب أو الحبس أو الإعدام)، أو يتخذ صورة الضغوط الاجتماعية، وتستند مشروعيته على اعتراف المجتمع (٣٤). كما أنه هو السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص آخر دون إرادته، أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسئ إلى ذلك الشخص ويسبب له ضررا جسمانيا أو نفسيا أو اجتماعيا (٦). بالإضافة إلى كونه سلوكا أو فعلا متعمدا يقصد به إلحاق الأذى والضرر الجسدي أو النفسي، وموجه نحو فرد أو أكثر من أفراد الأسرة، وعادة ما يكون موجها من الأفراد الأكثر قوة نحو الأفراد الأقل قوة في الأسرة، ويمثلون عادة الأطفال والإناث، ويشمل العنف الأسري ضد الزوج والزوجة، وضد الأطفال وكبار السن، وأي من أفراد الأسرة (٣٥).

ولقد عرفته منظمة الصحة العالمية في تقريرها حول العنف الأسري والصحة النفسية عام ٢٠٠٢، بأنه: "كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة، يسبب ضررا أو آلاما جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة، ويتعلق الأمر – مثلا – بالتصرفات الآتية: أعمال الاعتداء الجسدي، كاللكمات والصفعات والضرب، وأعمال العنف النفسي، كالإهانة والإقلال من قيمة الشريك، وإشعاره بالخجل، ودفعه إلى الانطواء، وفقدان الثقة في النفس؛ وأعمال العنف الجنسي، كالاتصال الجنسي تحت الإكراه رغم عدم رغبة الطرف الآخر؛ والتصرفات المتسلطة والجائرة، كالعزل عن العائلة والأصدقاء، ومراقبة الأفعال والحركات، والحد من أي إمكانية لحصول الضحية على مساعدة أو معلومات من مصادر خارجية" (٣٦). وتم تعريفه في معجم الخدمة الاجتماعية بأنه: "السلوكيات العنيفة العدوانية بين أفراد الأسرة، والتي ينتج عنها جروح، أذى، إذلال، وفي بعض الأحيان الموت، وجميع هذه السلوكات بما تتضمنه من الإساءة الجسدية، الاغتصاب، الاستيلاء على الممتلكات، الحرمان من الحاجات الأساسية. (٣٩: ١٣٨) ويعرف العنف الأسري – أيضا – بأنه: إساءة متعمدة للأطفال أو البالغين أو المسنين في الأسرة، من قبل أحد أفراد الأسرة؛ للحصول على سلطة أو قوة للتحكم في الضحية (٤٠).

*** أنواع العنف:**

ولقد حددت وجهة نظر أنواع العنف التي يتعرض لها أحد أفراد الأسرة في: الإهمال، العنف البدني، العنف النفسي، العنف الجنسي:(٢٧: ١٠٢٧ – ١٠٢٨)

- **العنف البدني:** (الحرق بالنار، الكسور، اللكمات، العض بالأسنان، الضرب باليد، الركل بالقدم).
- **العنف النفسي:** (الإهانة أمام الآخرين، معاكسة النساء، الجمود العاطفي بين الزوجين، التهديد بالطلاق، الهجر، الطرد من المنزل، تجاهل رأي الآخر، تهميش الدور الاجتماعي داخل الأسرة، رفض خروج المرأة للعمل، المنع من تكوين علاقات اجتماعية مع الجيران، المنع من زيارات الأقارب، المنع من تكوين علاقات اجتماعية مع الأصدقاء).
- **العنف الجنسي:** (الضرب قبل المعاشرة الجنسية، طلب ممارسة غير مشروعة، معاشرة جنسية بدون رغبة، عرض أفلام جنسية، عدم المداعبة قبل الاتصال الجنسي).
- **الإهمال:** (عدم الالتزام بالارتباطات الأسرية، عدم توفير الاحتياجات الأساسية، التقصير في المصروفات الشخصية، التقصير بالواجبات الأسرية، عدم الاهتمام بالمشاعر، تجاهل الرعاية الوالدية).

- وتتبنى الدراسة الحالية وجهة نظر منظمة الصحة العالمية للعنف الأسري، والذي يشير إلى كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة، يسبب ضرراً أو آلاماً بدنية أو جنسية أو مالية أو لفظية.

* **أسباب العنف:** (٤١: ٩٦)

١- **أسباب اجتماعية:** غياب معايير عامة للسلوك في مجالات الحياة المختلفة، وانخفاض قيمة احترام الآخر، والتنشئة الاجتماعية، مثل: استخدام العقاب البدني تجاه الأبناء، التسلط الأبوي داخل الأسرة.

٢- **أسباب سياسية:** عدم تداول السلطة، تجاهل الصالح العام.

٣- **أسباب اقتصادية:** انتشار البطالة، خاصة بين الشباب وبين المتعلمين، انخفاض مستوى المعيشة، شيوع ظاهرة الحقد الاجتماعي؛ بسبب تفاوت الدخل.

٤- **أسباب إعلامية:** مثل: مشاهدة العنف، والتي تنشط الأفكار المرتبطة به، تقليد ما تعرضه وسائل الإعلام المختلفة من سلوك العنف، التعرض لمشاهد الجنس يساهم في انتشار جرائم الاغتصاب.

٥- **أسباب نفسية:** العنف وسيلة لإثبات الرجولة لدى الشباب، التوتر الذي ينتج عن وجود بعض الحاجات غير المشبعة، الضغوط النفسية الناتجة عن المشكلات الأسرية.

٦- **أسباب قانونية وأمنية:** تتضمن عدم احترام القانون، غياب الأمن في المناطق العشوائية، عدم العدالة في توزيع الثروة العامة.

ويضيف آخرون أسبابا أخرى تتمثل في :(٤٢: ٧٩ :٨٠)

١- التربية والتأديب

٢- مشاكل في العمل

٣- مشكلات عامة

٤- تأثير الأقارب

٥- الرد على الاستفزاز

٦- مشكلات في المنزل

٧- إهانة الغير

٨- تأثير الجيران

٩- مشاكل مع الجيران

١٠-مشاكل مع الأسرة الكبيرة

١١-اعتبار العنف سلوكا عاديا

١٢-اعتباره ممارسة وحقاً شرعياً.

*** نظريات التعامل مع حالات العنف الأسري:**(٢٢: ٤٥٧: ٤٥٨)

ويتطلب العمل مع حالات العنف الأسري الاستفادة من معطيات كثيرة من النظريات، ويصعب من الناحية التطبيقية حصر النظريات التي تستخدم في التعامل مع حالات العنف الأسري؛ لتشعب مداخل ومدارس العلاج الأسري وتعددها، والتي منها:

- **نظرية النسق:** تسهم إسهاما واضحا في فهم الموقف الأسري، والتأكيد على فكرة الاعتماد المتبادل بين أفراد الأسرة، في ضوء النظر إلى الأسرة على أنها نسق اجتماعي تتكون من وحدات تتفاعل مع بعضها البعض في إطار من الحقوق والواجبات المتعلقة بمكانة كل منها. كما أن النسق الأسري يتعاون ويتساند مع غيره من الأنساق الأخرى الموجودة في المجتمع. وفي ضوء تلك النظرة التكاملية يمكن تفهم طبيعة السلوكات والممارسات العنيفة التي تمارس داخل النسق الأسري، ومن ثم وضع الأطر المناسبة للتعامل معها.
- **نظرية التحليل النفسي:** خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ الوجداني، وإيجاد المناخ الملائم للتعبير عن المشاعر، في ضوء الاهتمام بتكوين علاقة مهنية مع نسق الأسرة ككل، وما يتضمنه من أنساق فرعية؛ مما ينمي القدرة على استخدام أساليب التأثير المباشر في مواجهة العنف.
- **نظرية الاتصال:** خاصة فيما يتعلق بمعرفة وفهم العلاقات الأسرية وطبيعة الاتصالات، مع توجيه هذه الاتصالات بما يحقق الوقاية والعلاج لكل مظاهر وأشكال العنف الأسري، والعمل على إيجاد أساليب جديدة لتعميق الاعتماد المتبادل بين أفراد الأسرة بما يؤدي إلى تخفيف الضغوط الأسرية القائمة، وتنمية قدرة الأسرة على مواجهة المواقف الحياتية بصورة متوازنة، وبعيدا عن مظاهر وأشكال العنف المختلفة.

- **النظرية السلوكية:** خاصة فيما يتعلق بمساعدة الأفراد على تحديد السلوكات التي يجب تعديلها وتصحيحها، كذلك توقع التفاعلات السلبية قبل وقوعها، وأيضا التعرف على الأفكار والمعتقدات التي تغذي هذه السلوكات والأفعال المؤدية لممارسة العنف داخل الأسرة.
- **النموذج الإنساني للعلاج الأسري:** خاصة فيما يتعلق بتنمية المشاعر الإيجابية لدى أفراد الأسرة، وزيادة الاعتبار الذاتي لديهم؛ الأمر الذي يؤدي إلى إكسابهم بعض الأساليب التي من شأنها تنمية القدرة على التحكم في الذات، ومن ثم الحد من الممارسات العنيفة، وهو ما يغلق أحد منافذ العنف الأسري وبداياته.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **نوع الدراسة:** دراسة وصفية.
- **نوع المنهج:** المسح الاجتماعي الشامل للجمعيات العاملة في مجال الزواج ورعاية الأسرة، مع مراعاة أن العدد الفعلي للجمعيات التي قامت بالاستجابة للاستبيان هو (٢٧) جمعية، المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بالجمعيات العاملة في مجال الزواج ورعاية الأسرة، مع مراعاة بأن العدد الفعلي للعاملين ممن استجابوا للاستبيان (١١٩) مبحوثا.
- **المجالات:**

- **المجال المكاني:** ولقد تمثل في العدد الفعلي للجمعيات التي استجابت للاستبيان، وهي كالآتي: (الجمعية الخيرية للإصلاح الاجتماعي بجدة، مشروع التوفيق للزواج والإصلاح الأسري بالخرج، الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب بينبع، جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بجدة، الجمعية الخيرية للزواج والإصلاح الاجتماعي بالأفلاج، الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والرعاية الأسرية بمكة المكرمة، الجمعية الخيرية لتيسير الزواج ورعاية الأسرة بالأحساء، الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية بالطائف، جمعية تيسير الزواج والرعاية الأسرية بالجوف، مركز التنمية الأسرية بالدمام، الجمعية الخيرية للزواج ورعاية الأسرة "أسرتي"، الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية "وئام"، الشقائق بجدة، جمعية وفاق لتيسير الزواج ورعاية الأسرة بحائل، الجمعية الخيرية للزواج والتنمية الأسرية، الجمعية الخيرية للزواج والتنمية الأسرية بالبكيرية، مركز التنمية الأسرية بالأحساء، جمعية تآلف بعنيزة، مركز الأسرة النموذجي بشقراء، جمعية البر الخيرية بحوطة سيدر، مركز التنمية الأسرية بالرياض "إرشاد"، جمعية مساعدة الشباب على الزواج والتوجيه

الأسري برابغ، لجان التنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية، جمعية البر الخيرية بالزلفي، مركز الأميرة نورا بعنيزة، جمعية الزواج والتوجيه الأسري بجدة، جمعية طريف الخيرية). ولقد تمثلت المناطق التابعة لها الجمعيات في: (مكة المكرمة – الرياض – المدينة المنورة – القصيم – المنطقة الشرقية – الجوف – حائل – عسير – الحدود الشمالية).

- **المجال البشري:** وقد تمثل في العدد الفعلي للعاملين ممن استجابوا للاستبيان، وهم كالآتي: مستشار أسري (٥١)، مدير تنفيذي / مدير عام (٢٣)، مدير إدارة (١١)، رئيس مجلس إدارة (٤)، رئيس وحدة (٦)، مصلح أسري (١٠)، رئيس قسم (٦)، باحث رئيسي (٣)، مدرب أسري (٥).
- **المجال الزمني:** ولقد تحدد في الفترة التي استغرقتها الدراسة في جمع البيانات من الميدان، وهي حوالي شهر ونصف، من (١٠ شعبان ١٤٣٥ هـ، الموافق ٨ يونيو ٢٠١٤ م إلى ٢٥ رمضان ١٤٣٥ هـ، الموافق ٢٢ يوليو ٢٠١٤ م).
- **الأداة المستخدمة:** استمارة استبيان تحتوي على ثلاثة محاور:
  - المحور الأول: البيانات الأولية.
  - المحور الثاني: المتطلبات المعرفية والقيمية والمهارية.
  - المحور الثالث: صور مشكلة العنف الأسري.

سابعاً: جداول الدراسة الميدانية:

جدول رقم (١)
يوضح خصائص عينة الدراسة ن=١١٩

	م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
نوع المبحوثين	أ	ذكر	٨٢	٦٨,٩١
	ب	أنثى	٣٧	٣١,٠٩
السن	أ	أقل من ٢٥ سنة	١٧	١٤,٢٩
	ب	٢٥ سنة – أقل من ٣٥ سنة	٢٦	٢١,٨٥
	ج	٣٥ سنة – أقل من ٤٥ سنة	٥٦	٤٧,٠٦
	د	٤٥ سنة فأكثر	٢٠	١٦,٨١
الحالة الاجتماعية	أ	أعزب	٧	٥,٨٨

	ب	متزوج	١٠٨	٩٠,٧٦
	ج	مطلق	٤	٣,٣٦
الحالة التعليمية	أ	ثانوي	٧	٥,٨٨
	ب	دبلوم بعد الثانوي	١٢	١٠,٠٨
	ج	جامعي	٤٠	٣٣,٦١
	د	فوق الجامعي	٦٠	٥٠,٤٢
سنة الخبرة	أ	أقل من ٥ سنوات	٦٤	٥٣,٧٨
	ب	٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات	٢٧	٢٢,٦٩
	ج	١٠ سنوات – أقل من ١٥ سنوات	١٨	١٥,١٣
	د	١٥ سنوات فأكثر	١٠	٨,٤٠
الحصول على دورات تدريبية	أ	نعم	٩٠	٧٥,٦٣
	ب	لا	٢٩	٢٤,٣٧
مدى الاستفادة من الدورات التدريبية	أ	لا توجد استفادة	١٩	١٥,٩٧
	ب	استفادة إلى حد ما	٢٢	١٨,٤٩
	ج	استفادة كبيرة	٧٨	٦٥,٥٥

يوضح الجدول رقم (١) الآتي:

- **أن غالبية المبحوثين بنسبة ٦٨,٩١% من الذكور، ونسبة ٣١,٠٩% من الإناث، وذلك يوضح أنه لا زال هناك إحجام من المرأة عن المشاركة في العمل الاجتماعي، بالرغم من إتاحة ساحة أكبر لمشاركتها في العمل الاجتماعي؛ وقد يرجع ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث إلى طبيعة العمل في هذا المجال، وما يتطلبه من تواجد مستمر بالجمعية، واتصالات مع هيئات وجماعات ومؤسسات أخرى، بالرغم من أهمية تمثيل الإناث في مثل هذه المؤسسات التي تعمل في المجال الأسري، والتي محور اهتمامها الرجل والمرأة في الأسرة، وخصوصية كل منهما.**
- **أن نسبة ٤٧,٠٦% من المبحوثين يقعون في الفئة العمرية ٣٥ سنة – أقل من ٤٥ سنة، ونسبة ٢١,٨٥% من المبحوثين يقعون في الفئة العمرية ٢٥ سنة – أقل من ٣٥ سنة، ونسبة ١٦,٨١% يقعون في الفئة العمرية ٤٥ سنة فأكثر، ونسبة ١٤,٢٩% يقعون في الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة؛ وذلك يشير إلى تنوع الفئات العمرية بين العاملين في هذا المجال؛ مما يتيح فرص تبادل الخبرات والمهارات بما ينعكس على فاعلية أدوارها.**
- **أن غالبية المبحوثين بنسبة ٩٠,٧٦% حالتهم الاجتماعية متزوج، وذلك يوضح أن معظم العاملين قد وصلوا إلى درجة الاستقرار في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ مما يؤهلهم للعمل في ذلك المجال.**

- أن نسبة ٥٠,٤٢% من ذوي المؤهل فوق الجامعي، نسبة ٣٣,٦١% من ذوي المؤهل الجامعي، وذلك يعكس رغبة العاملين في الحصول على المزيد من المعارف، بالإضافة إلى أهمية تقييم الشخص نفسه ذاتياً، والتعرف على ما ينقصه، ومحاولة تنمية جوانب القصور في أدائه، وأن يسعى للحصول على المزيد من الدراسات العليا بما ينعكس على فاعلية دوره.

- أن نسبة ٥٣,٧٨% من المبحوثين من ذوي الخبرة أقل من ٥ سنوات، ونسبة ٢٢,٦٩% من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات، وذلك يعكس حاجة العاملين إلى المرور بالعديد من الخبرات والتجارب في المجال الأسري، والوقوف على أهم سلبيات وإيجابيات الممارسة في الواقع، فتعدد سنوات الخبرة يوضح أهم الخبرات المتراكمة، وعلاقة ذلك بفاعلية الدور، فهناك علاقة طردية بين زيادة عدد سنوات الخبرة للعاملين وفاعلية دورهم.

- أن نسبة ٧٥,٦٣% قد حصلوا على دورات تدريبية، و نسبة ٢٤,٣٧% لم يحصلوا على دورات تدريبية، وأن نسبة ٦٠,٥٥% استفادوا منها استفادة كبيرة، ونسبة ١٨,٤٩% استفادوا إلى حد ما، ونسبة ١٥,٩٧% لم يستفيدوا، وذلك يوضح أن هناك احتياجات تدريبية للعاملين مع ضحايا العنف الأسري لتقديم الخدمات العلاجية، ومن بين هذه الاحتياجات ضرورة الإلمام بمعرفة كافية حول السمات والمظاهر المختلفة للعنف الأسري، وامتلاك القدرة على اكتساب المهارات التأثيرية في التعامل مع ضحايا العنف الأسري وفقاً لخصوصية وطبيعة كل حالة، وكذلك ضرورة الإلمام بالمسائل القانونية الخاصة بتقديم المساعدة وخدمات العلاج والرعاية لضحايا العنف الأسري، وذلك ما أوضحته دراسة "Payne"(١٧). وأضافت دراسة "سامي الدامغ" أهمية التدريب في مجال الحماية الاجتماعية والعنف الأسري، وأن تكون الجهات القائمة على التدريب متخصصة في مجال الحماية الاجتماعية والعنف الأسري (٢٣).

جدول رقم (٢)

يوضح توقيت ظهور العنف الأسري خلال سنوات الزواج ن=١١٩

م	توقيت ظهور العنف الأسري خلال سنوات الزواج	التكرار	النسبة المئوية
أ	خلال السنة الأولى	٢٤	٢٠,١٧
ب	بعد ١ سنة – أقل من ٣ سنوات	٥٢	٤٣,٧٠
ج	٣ سنوات – أقل من ٦ سنوات	١٨	١٥,١٣
د	٦ سنوات – أقل من ٩ سنوات	١٥	١٢,٦١

هـ	٩ سنوات – أقل من ١٢ سنة	١٠	٨,٤٠

يتضح الجدول رقم (٢) ظهور العنف الأسري بعد ١ سنة – أقل من ٣ سنوات، بنسبة ٤٣,٧٠% ، يليها نسبة ٢٠,١٧% خلال السنة الأولى، وقد يرتبط ذلك بنقص خبرة الطرفين في مجال الحياة الأسرية، أو اكتشاف بعض الأنماط السلوكية المختلفة من قبل أحد الأطراف، وذلك يشير إلى أهمية إقامة دورات تأهيلية للزواج بشكل مستمر، وإلزام الراغبين في الزواج من الجنسين حضور تلك الدورات، وذلك ما أشارت إليه دراسة" محمد سعيد الغامدي" (٤)، وأكدت عليه دراسة "شيخة بنت سالم، منال فاروق"، من خلال تكثيف البرامج التوعوية والتدريبية لتدريب الآباء والأبناء على كيفية بناء الأسرة بأسلوب تربوي صحيح، وإكسابهم المهارات الحياتية(٢١). وأشارت إليه دراسة "شعبان عزام"، من خلال أهمية التوعية بكيفية التعامل مع ما يؤدي إليه العنف الأسري، بما يساهم في تجنبه، وبما ينعكس بالإيجاب على التكامل والانسجام والتوافق الزواجي، فنقطة بداية لإنشاء وديمومة حياة زواجية مستقرة (٢٤).

جدول رقم (٣)

يوضح معدلات العنف ن=١١٩

م	معدلات العنف	التكرار	النسبة المئوية
أ	معدلات العنف لم تتغير	١٥	١٢,٦١
ب	نقصت معدلاتها	٤	٣,٣٦
ج	ارتفعت معدلاتها قليلاً	٥٢	٤٣,٧٠
د	ارتفعت معدلاتها كثيراً	٤٨	٤٠,٣٤

يوضح الجدول رقم (٣) أن نسبة ٤٣,٧٠% من المبحوثين يرون ارتفاع معدل العنف قليلاً، يليها نسبة ٤٠,٣٤% من المبحوثين يرون ارتفاع معدلات العنف كثيراً ، وذلك يوضح أهمية العمل والتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع، والتي ساهمت في حدوث أو انتشار ظاهرة العنف الأسري، ومحاولة مساعدة الأفراد بالمجتمع، وتوضيح جوانب القوة لديهم أكثر من جوانب العنف لديهم، وكذلك ينبغي على الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة فهم المتغيرات الثقافية المصاحبة للتغير الاجتماعي، مثل: الفوارق بين الجنسين وتأثيرها على ظاهرة العنف الأسري، وذلك ما أشارت إليه دراسة "خالد بن يوسف" (١٤).

جدول رقم (٤)

يوضح المتطلبات المعرفية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري ن=١١٩

	المتطلبات المعرفية	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
١	أنواع العنف الأسري.	٨٣	٢٤	١٢	٣٠٩	٨٦,٥٥	٨
٢	الخصائص والسمات الرئيسية للأسر التي تعاني من العنف الأسري.	٨٧	٢١	١١	٣١٤	٨٧,٩٦	٥
٣	التعريف العلمي للعنف والتقسيمات المختلفة له في المجتمع.	٨٥	٢٣	١١	٣١٢	٨٧,٣٩	٦
٤	الاتجاهات الحديثة للتعامل مع مشكلات العنف الأسري.	٨٩	٢١	٩	٣١٨	٨٩,٠٨	٣
٥	وسائل وطرق اكتشاف التدخل المبكر للحالات التي تعاني من العنف.	٨١	٣٠	٨	٣١١	٨٧,١١	٧
٦	القوانين والتشريعات المعنية بحقوق الأسرة.	٨٢	٢٢	١٥	٣٠٥	٨٥,٤٣	١٠
٧	دراسة وتحديد احتياجات الأسر بمختلف مستوياتها.	٨٠	٢٥	١٤	٣٠٤	٨٥,١٥	١١
٨	البرامج الإرشادية للتعامل مع أنواع العنف الأسري.	٩٠	٢٠	٩	٣١٩	٨٩,٣٦	٢
٩	الخدمات الوقائية المطلوبة للتعامل مع العنف الأسري.	٨٤	٢٤	١١	٣١١	٨٧,١١	٧
١٠	أنواع التسجيل في الاستمارات المخصصة لرعاية الأسرة.	٧٩	٢٦	١٤	٣٣	٨٤,٨٧	١٢
١١	قائمة بمشكلات العنف الأسري وأولوياتها.	٨٠	٢٢	١٧	٣٠١	٨٤,٣١	١٣
١٢	الأنشطة الاجتماعية لتخفيف مشكلات العنف الأسري.	٨٣	٢٦	١٠	٣١١	٨٧,١١	٧
١٣	الأسلوب الأمثل لربط الجمعية مع الأسرة والمجتمع.	٨٩	٢٣	٧	٣٢٠	٨٩,٦٤	١
١٤	دور العمل الفريقي بجمعيات رعاية الأسرة والتعامل مع مشكلات العنف الأسري.	٨٧	١٦	١٦	٣٠٩	٨١,٥٥	٨
١٥	أنواع الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات والجمعيات التي تعمل في مجال رعاية الأسرة.	٨٥	١٩	١٥	٣٠٨	٨٦,٢٧	٩
١٦	الأساس المعرفي للثقافات الفرعية للأسر	٩٠	١٧	١٢	٣١٦	٨٨,٥٢	٤

	المتطلبات المعرفية	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	التي تعاني من العنف الأسري.						
المجمـــوع					٤,٩٧١		

المتوسط الحسابي المرجح = ٣١٠,٦٩ القوة النسبية المرجحة = ٨٧,٠٣

يتضح من الجدول رقم (٤) أن: أهم المتطلبات المعرفية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري مرتبة تنازلياً كالآتي:

- الأسلوب الأمثل لربط الجمعية مع الأسرة والمجتمع، بنسبة مرجحة ٨٩,٦٤ %.
- البرامج الإرشادية للتعامل مع أنواع العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٣٦%.
- الاتجاهات الحديثة للتعامل مع مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٠٨%.
- الأساس المعرفي للثقافات الفرعية للأسر التي تعاني من العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٨,٥٢%.
- الخصائص والسمات الرئيسية للأسر التي تعاني من العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٧,٩٦%.
- التعريف العلمي للعنف والتقسيمات المختلفة له في المجتمع، بنسبة مرجحة ٨٧,٣٩%.
- وسائل وطرق اكتشاف التدخل المبكر للحالات التي تعاني من العنف، بنسبة مرجحة ٨٧,١١%.
- الخدمات الوقائية المطلوبة للتعامل مع العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٧,١١%.
- الأنشطة الاجتماعية لتخفيف مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٧,١١%.
- أنواع العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٦,٥٥%.
- دور العمل الفريقي بجمعيات رعاية الأسرة والتعامل مع مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨١,٥٥%.

- أنواع الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات والجمعيات التي تعمل في مجال رعاية الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٦,٢٧%.
- القوانين والتشريعات المعنية بحقوق الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٥,٤٣%.
- دراسة وتحديد احتياجات الأسر بمختلف مستوياتها، بنسبة مرجحة ٨٥,١٥%.
- أنواع التسجيل في الاستمارات المخصصة لرعاية الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٤,٨٧%.
- قائمة بمشكلات العنف الأسري وأولوياتها، بنسبة مرجحة ٨٤,٣١%.

وقد أضافت دراسة "الجوهرة بنت سعود"، والتي أوضحت أهمية التعرف على طبيعة العلاقات الأسرية، تحديد المعتقدات والأفكار الشخصية للحالة المعنفة، الاتصال بالمؤسسات المجتمعية لتنسيق الخدمات المقدمة، تحديد طبيعة العنف، طبيعة العلاقات الأسرية وارتباطها بالمشكلة، انتقاء واختيار العوامل التي أسهمت في حدوث المشكلة [٣]. وأشارت دراسة "عزة عبد الجليل" إلى أهم الموضوعات التي يجب أن يتضمنها البرنامج الإرشادي لمساعدة المرأة المعنفة للتغلب على الضغوط الاجتماعية التي تواجهها، تدعيم الذات لدى المرأة المعنفة، زيادة وعي المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية، تدريب المرأة المعنفة على أساليب المعاملة الزوجية وفقاً لأسس علمية، كتدريب المرأة المعنفة على تحديد المشكلات الأسرية وكيفية التعامل معها [٢٦].

جدول رقم (٥)
يوضح المتطلبات القيمية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري ن=١١٩

	المتطلبات القيمية	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
١	عدم مناقشة معلومات ذات صفة الخصوصية للأسر لطرف ثالث إلا بموافقتها.	٩٦	١٧	٦	٣٢٨	٩٧,٨٨	٢
٢	عدم مناقشة معلومات ذات صفة الخصوصية للأسر في أي مؤسسة مجتمعية أخرى.	٨٨	١٩	١٢	٣١٤	٨٧,٩٦	٨
٣	تأمين السرية للمعلومات المتاحة عن الأسر المتضررة.	٩٤	١٩	٦	٣٢٦	٩١,٣٢	٣
٤	عدم مناقشة معلومات خاصة في أماكن عامة أو شبه عامة، أو أروقة ممرات المؤسسة أو المصاعد ... إلخ.	٩٥	٢٠	٤	٣٢٩	٩٢,١٦	١
٥	حماية خصوصية معلومات الأسر خلال	٨٦	١٩	١٤	٣١٠	٨٦,٨٣	١٠

	المتطلبات القيمية	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	الدعاوى القضائية للمدى المسموح به في القانون.						
٦	اتخاذ التحذيرات على خصوصية المعلومات المنقولة للأطراف الأخرى خلال الكومبيوتر، أو الفاكس، أو التليفون، أو رسالة مسجلة ... إلخ.	٨٤	٢٥	١٠	٣١٢	٨٧,٣٩	٩
٧	عدم الإفصاح عن أي معلومات تحدد هوية الأسر.	٨٩	٢٠	١٠	٣١٧	٨٨,٨٠	٦
٨	حماية القائمين على المؤسسة لخصوصية المعلومات للأسر عندما يجيبون عن أسئلة وسائل الإعلام (صحافة – تليفزيون).	٩٢	٢٠	٧	٣٢٣	٩٠,٤٨	٤
٩	ضرورة الاتفاق مع العملاء حول الظروف التي تكون فيها المعلومات سرية ومتى يتطلب الإفصاح عنها لأسباب قانونية.	٨١	٢٨	١٠	٣٠٩	٨٦,٥٥	١١
١٠	بذل الجهود لتأمين استمرارية الخدمات المقدمة للأسر المتضررة نتيجة لظروف مستجدة.	٨٨	٢١	١٠	٣١٦	٨٨,٥٢	٧
١١	عدم استخدام لغة فردية أثناء الاتصال مع الأسر المتضررة.	٩١	١٩	٩	٣٢٠	٨٩,٦٤	٥
	المجمـــوع					٣,٥٠٤	

المتوسط الحسابي المرجح = ٣١٨,٥٥ القوة النسبية المرجحة = ٨٩,٢٣

<u>يتضح من الجدول رقم (٥) أن:</u> أهم المتطلبات القيمية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري مرتبة تنازلياً كالآتي:

- **عدم مناقشة معلومات خاصة في أماكن عامة أو شبه عامة، أو أروقة ممرات المؤسسة أو المصاعد ... إلخ، بنسبة مرجحة ٩٢,١٦%.**
- **عدم مناقشة معلومات ذات صفة الخصوصية للأسر لطرف ثالث إلا بموافقتها، بنسبة مرجحة ٩٧,٨٨%.**
- **تأمين السرية للمعلومات المتاحة عن الأسر المتضررة، بنسبة مرجحة ٩١,٣٢%.**
- **حماية القائمين على المؤسسة لخصوصية المعلومات للأسر عندما يجيبون عن أسئلة وسائل الإعلام (صحافة – تليفزيون)، بنسبة مرجحة ٩٠,٤٨%.**
- **عدم استخدام لغة فردية أثناء الاتصال مع الأسر المتضررة، بنسبة مرجحة ٨٩,٦٤%.**
- **عدم الإفصاح عن أي معلومات تحدد هوية الأسر، بنسبة مرجحة ٨٨,٨%.**

- بذل الجهود لتأمين استمراريته الخدمات المقدمة للأسر المتضررة نتيجة لظروف مستجدة، بنسبة مرجحة ٨٨,٥٢%.
- عدم مناقشة معلومات ذات صفة الخصوصية للأسر في أي مؤسسة مجتمعية أخرى، بنسبة مرجحة ٨٧,٩٦%.
- اتخاذ التحذيرات على خصوصية المعلومات المنقولة للأطراف الأخرى خلال الكومبيوتر أو الفاكس أو التليفون أو رسالة مسجلة ... إلخ، بنسبة مرجحة ٨٧,٣٩%.
- حماية خصوصية معلومات الأسر خلال الدعاوى القضائية للمدى المسموح به في القانون، بنسبة مرجحة ٨٦,٨٣%.
- ضرورة الاتفاق مع العملاء حول الظروف التي تكون فيها المعلومات سرية ومتى يتطلب الإفصاح عنها لأسباب قانونية، بنسبة مرجحة ٨٦,٥٥%.

ولقد أضافت دراسة "هدى حجازي، هند بنت عقيل" أن من أهم المعوقات التي تواجه التعامل مع مشكلة العنف الأسري: معوقات ترجع إلى المعنفة أو المعتدى عليها، والتي منها: (خوف الضحية من المعتدي؛ مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة، ضعف شخصية المعتدى عليها، وعدم الوعي بالحقوق، وعدم الإفصاح عن كل جوانب المشكلة، عدم تعاون المعتدى عليها مع مقدمي الخدمات) [٢٧]. وأشارت دراسة "خالد بن يوسف" إلى أنه يجب الاستماع إلى كل طرف من خلال عقد المقابلات الفردية مع كل فرد على حدة. وبناء على ما تم جمعه من معلومات يتم تحديد نقاط الالتقاء المشتركة بين أفراد الأسرة ليبدأ بها في اللقاءات المشتركة التي سيتم من خلالها مواجهة جميع أفراد الأسرة، العمل على نقاط الاختلاف بين أفراد الأسرة حول مشكلة العنف، والعمل على وضع الحلول التي يتقبلها أفراد الأسرة، بالإضافة إلى العمل على التهيئة النفسية لجميع أفراد الأسرة لعملية المواجهة، وكيفية تخفيف حدة التوتر، وذلك من خلال عرض لأوجه الاتفاق بين أفراد الأسرة [١٤].

جدول رقم (٦)

يوضح المتطلبات المهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري ن=١١٩

	المتطلبات المهارية	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
١	القدرة على الاستماع إلى كل الأطراف بفهم وهدف.	٨٧	٢١	١١	٣١٤	٨٧,٩٦	٨
٢	القدرة على انتقاء المعلومات وتجميع الحقائق وثيقة الصلة بمشكلة العنف الأسري.	٨٩	٢١	٩	٣١٨	٨٩,٠٨	٥
٣	القدرة على ملاحظة وتفسير السلوك اللفظي وغير اللفظي.	٩٢	١٦	١١	٣١٩	٨٩,٣٦	٤

٤	القدرة على ربط العملاء بجهود لحل مشكلاتهم وتنمية الثقة في أنفسهم.	٨٨	٢٢	٩	٣١٧	٨٨,٨٠	٦
٥	القدرة على الوساطة والتفاوض بين أطراف الأسرة المتنازعة.	٩٢	١٩	٨	٣٢٢	٩٠,١٩	٢
٦	القدرة على بناء المقابلة الناجحة بين أطراف الأسرة.	٩٤	٢٠	٥	٣٢٧	٩١,٦	١
٧	القدرة على التركيز على بؤرة الخلاف واهتمام الأطراف داخل الأسرة.	٨٨	٢١	٢٠	٣١٦	٨٨,٥٢	٧
٨	القدرة على تقييم الرغبات العلنية والصريحة والضمنية للزوجين.	٨٤	٢٣	١٢	٣١٠	٨٦,٨٣	٩
٩	القدرة على الاستجابة لرسائل الأطراف المتعاونة لتقديم المساعدة للزوجين.	٨٥	٢١	١٣	٣١٠	٨٦,٨٣	٩
١٠	القدرة على الاستفادة من الزيارات المنزلية إن وجدت.	٧٨	٢٦	١٥	٣٠١	٨٤,٣١	١٠
١١	القدرة على استخدام وسائل الاتصال الحديثة.	٩٣	١٧	٩	٣٢٢	٩٠,٢٠	٢
١٢	القدرة على عقد اللقاءات الأسرية المجمعة للتوعية والإرشاد.	٨٩	٢٢	٨	٣١٩	٨٩,٣٦	٤
١٣	القدرة على نشر ثقافة التوعية المجتمعية لعواقب مشكلات العنف الأسري.	٩٢	١٨	٩	٣٢١	٨٩,٩٢	٣
المجمـــوع						٤,١١٦	

المتوسط الحسابي المرجح = ٣١٦,٦٢ القوة النسبية المرجحة = ٨٨,٦٩

<u>يتضح من الجدول رقم (٦) أن:</u> أهم المتطلبات المهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري مرتبة تنازلياً كالآتي:

- **القدرة على بناء المقابلة الناجحة بين أطراف الأسرة، بنسبة مرجحة ٩١,٦%.**
- **القدرة على الوساطة والتفاوض بين أطراف الأسرة المتنازعة، بنسبة مرجحة ٩٠,١٩%.**
- **القدرة على استخدام وسائل الاتصال الحديثة، بنسبة مرجحة ٩٠,٢%.**
- **القدرة على نشر ثقافة التوعية المجتمعية لعواقب مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٩٢%.**
- **القدرة على ملاحظة وتفسير السلوك اللفظي وغير اللفظي، بنسبة مرجحة ٨٩,٣٦%.**
- **القدرة على عقد اللقاءات الأسرية المجمعة للتوعية والإرشاد، بنسبة مرجحة ٨٩,٣٦%.**

- القدرة على انتقاء المعلومات وتجميع الحقائق وثيقة الصلة بمشكلة العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٠٨%.
- القدرة على ربط العملاء بجهود لحل مشكلاتهم وتنمية الثقة في أنفسهم، بنسبة مرجحة ٨٨,٨%.
- القدرة على التركيز على بؤرة الخلاف واهتمام الأطراف داخل الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٨,٥٢%.
- القدرة على الاستماع إلى كل الأطراف بفهم وهدف، بنسبة مرجحة ٨٧,٩٦%.
- القدرة على تقييم الرغبات العلنية والصريحة والضمنية للزوجين، بنسبة مرجحة ٨٦,٨٣%.
- القدرة على الاستجابة لرسائل الأطراف المتعاونة لتقديم المساعدة للزوجين، بنسبة مرجحة ٨٦,٨٣%.
- القدرة على الاستفادة من الزيارات المنزلية إن وجدت، بنسبة مرجحة ٨٤,٣١%.

وذلك ما أشارت إليه دراسة "أماني رفعت قاسم" من أهمية توافر برنامج مقترح لمستوى الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري في إطار هدف عام، وهو تنمية المهارات المهنية أو التطبيقية لعملية الممارسة المهنية لتحقيق أغراض وأهداف العمل المهني. ولقد تحددت أهداف البرنامج في (تنمية قدرة الأخصائي الاجتماعي المعرفية حول المستويات والمداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري، تنمية قدرة الأخصائي الاجتماعي في تطبيق مهارات: التوجيه، المعونة النفسية، التوضيح، وإعادة تنظيم وعرض الأفكار، حل الخلافات والصراعات، تقديم النصيحة، المواجهة وتنمية القدرات والمهارات والموارد) (٢٢). وأضافت دراسة "الجوهرة بنت سعود" أهمية مهارات الإقناع، مهارات التفاوض، مهارات الاتصال، مهارات المواجهة. (٣) ولقد أكدت دراسة "محمود منير" على أهمية تحديد دور للأخصائيات الاجتماعيات الميسرات في الجمعيات الأهلية للحد من مظاهر العنف الموجه ضد المرأة، وذلك من خلال: إعداد بعض النشرات والكتيبات المبسطة والموضحة لدور الأخصائيات الاجتماعيات للحد من مظاهر العنف الموجه ضد المرأة، عقد بعض اللقاءات التوعوية لكيفية التعامل مع مظاهر العنف الموجه ضد المرأة على مستوى الأسرة أو مؤسسة العمل أو المجتمع ككل (٢٨). وأضافت دراسة "عزة عبد الجليل" أهمية المهارات الآتية: (مهارة الملاحظة المقننة، مهارة استخدام أساليب المعونة النفسية، مهارة التوجيه، مهارة العمل الفريقي، مهارة الإقناع) (٢٦).

جدول رقم (٧) يوضح صور العنف الأسري ن=١١٩

	صور العنف الأسري	منتشر بشدة	منتشر إلى حد ما	غير منتشر	مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
١	العنف الجسدي	٢٥	٦٥	٢٩	٢٣٤	٦٥,٥٥	٤
٢	العنف الجنسي	٧	٥٤	٥٨	١٨٧	٥٢,٣٨	٥
٣	العنف المالي	٣٠	٦٩	٢٠	٢٤٨	٦٩,٤٧	٣
٤	العنف اللفظي	٧٢	٣٦	١١	٢٩٩	٨٣,٧٥	١
٥	العنف النفسي	٦٨	٣٦	١٥	٢٩١	٨١,٥١	٢
	المجمـــوع				١,٢٥٩		

المتوسط الحسابي المرجح = ٢٥١,٨القوة النسبية المرجحة = ٧٠,٥٣

<u>يتضح من الجدول رقم (٧) أن:</u> أهم صور العنف الأسرة مرتبة تنازلياً كالآتي:

- **العنف اللفظي: بنسبة مرجحة ٨٣,٧٥%.**
- **العنف النفسي: بنسبة مرجحة ٨١,٥١%.**
- **العنف المالي: بنسبة مرجحة ٦٩,٤٧%.**
- **العنف الجسدي: بنسبة مرجحة ٦٥,٥٥%.**
- **العنف الجنسي: بنسبة مرجحة ٥٢,٣٨%.**

ولقد أضافت دراسة "محمد بن سعيد الغامدي" أن أكثر أنواع العنف الذي يمارسه الأزواج هو العنف ذو الطابع الاجتماعي الثقافي، المتمثل في السب والشتم، والحبس داخل المنزل، والمعاملة السيئة، وهو ما يعبر عنه العنف اللفظي، وأن غالبية المتعرضات للعنف من قبل أزواجهن قد أجبرن على تقبل العنف الممارس ضدهن من أجل وحدة الأسرة واستمرارها، ولا سيما في وجود أطفال؛ الأمر الذي يؤكد على اختلاف الموجهات الثقافية التي تتعلق بأدوار الذكور والإناث في استمرار الحياة الأسرية واستقرارها. [٤]كما تشير دراسة "شيخة بنت سالم، منال فاروق" إلى أن من مظاهر العنف الموجود وأكثرها انتشارا الإهانات، يليها الضرب والإيذاء، ثم الطلاق والانفصال بين الزوجين، وأخيرا الإيذاء النفسي والإهمال العاطفي [٢١].

ثامنا: النتائج العامة للدراسة:

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

- **التساؤل الأول ومفاده: ما أهم المتطلبات المعرفية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري؟ لقد أوضحت الدراسة أن أهم المتطلبات المعرفية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري مرتبة تنازلياً كالآتي:**

- **الأسلوب الأمثل لربط الجمعية مع الأسرة والمجتمع، بنسبة مرجحة ٨٩,٦٤ %.**
- **البرامج الإرشادية للتعامل مع أنواع للتعامل مع أنواع العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٣٦%.**
- **الاتجاهات الحديثة للتعامل مع مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٠٨%.**
- **الأساس المعرفي للثقافات الفرعية للأسر التي تعاني من العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٨,٥٢%.**
- **الخصائص والسمات الرئيسية للأسر التي تعاني من العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٧,٩٦%.**
- **التعريف العلمي للعنف والتقسيمات المختلفة له في المجتمع، بنسبة مرجحة ٨٧,٣٩%.**
- **وسائل وطرق اكتشاف التدخل المبكر للحالات التي تعاني من العنف، بنسبة مرجحة ٨٧,١١%.**
- **الخدمات الوقائية المطلوبة للتعامل مع العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٧,١١%.**
- **الأنشطة الاجتماعية لتخفيف مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٧,١١%.**
- **أنواع العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٦,٥٥%.**
- **دور العمل الفريقي بجمعيات رعاية الأسرة والتعامل مع مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨١,٥٥%.**
- **أنواع الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات والجمعيات التي تعمل في مجال رعاية الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٦,٢٧%.**
- **القوانين والتشريعات المعنية بحقوق الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٥,٤٣%.**

- دراسة وتحديد احتياجات الأسر بمختلف مستوياتها، بنسبة مرجحة ٨٥,١٥%.
- أنواع التسجيل في الاستمارات المخصصة لرعاية الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٤,٨٧%.
- قائمة بمشكلات العنف الأسري وأولوياتها، بنسبة مرجحة ٨٤,٣١%.

- **التساؤل الثاني ومفاده: ما أهم المتطلبات القيمية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري؟**

لقد أوضحت الدراسة أن أهم المتطلبات القيمية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري مرتبة تنازلياً كالآتي:

- عدم مناقشة معلومات خاصة في أماكن عامة أو شبه عامة، أو أروقة ممرات المؤسسة أو المصاعد ... إلخ، بنسبة مرجحة ٩٢,١٦%.
- عدم مناقشة معلومات ذات صفة الخصوصية للأسر لطرف ثالث إلا بموافقتها، بنسبة مرجحة ٩٧,٨٨%.
- تأمين السرية للمعلومات المتاحة عن الأسر المتضررة، بنسبة مرجحة ٩١,٣٢%.
- حماية القائمين على المؤسسة لخصوصية المعلومات للأسر عندما يجيبون عن أسئلة وسائل الإعلام (صحافة – تليفزيون)، بنسبة مرجحة ٩٠,٤٨%.
- عدم استخدام لغة فردية أثناء الاتصال مع الأسر المتضررة، بنسبة مرجحة ٨٩,٦٤%.
- عدم الإفصاح عن أي معلومات تحدد هوية الأسر، بنسبة مرجحة ٨٨,٨%.
- بذل الجهود لتأمين استمراريته الخدمات المقدمة للأسر المتضررة نتيجة لظروف مستجدة، بنسبة مرجحة ٨٨,٥٢%.
- عدم مناقشة معلومات ذات صفة الخصوصية للأسر في أي مؤسسة مجتمعية أخرى، بنسبة مرجحة ٨٧,٩٦%.
- اتخاذ التحذيرات على خصوصية المعلومات المنقولة للأطراف الأخرى خلال الكومبيوتر أو الفاكس أو التليفون أو رسالة مسجلة ... إلخ، بنسبة مرجحة ٨٧,٣٩%.

- حماية خصوصية معلومات الأسر خلال الدعاوى القضائية للمدى المسموح به في القانون، بنسبة مرجحة ٨٦,٨٣%.
- ضرورة الاتفاق مع العملاء حول الظروف التي تكون فيها المعلومات سرية ومتى يتطلب الإفصاح عنها لأسباب قانونية، بنسبة مرجحة ٨٦,٥٥%.

- **التساؤل الثالث ومفاده: ما أهم المتطلبات المهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري؟**

لقد أوضحت الدراسة أن أهم المتطلبات المهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري مرتبة تنازلياً كالآتي:

- القدرة على بناء المقابلة الناجحة بين أطراف الأسرة، بنسبة مرجحة ٩١,٦%.
- القدرة على الوساطة والتفاوض بين أطراف الأسرة المتنازعة، بنسبة مرجحة ٩٠,١٩%.
- القدرة على استخدام وسائل الاتصال الحديثة، بنسبة مرجحة ٩٠,٢%.
- القدرة على نشر ثقافة التوعية المجتمعية لعواقب مشكلات العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٩٢%.
- القدرة على ملاحظة وتفسير السلوك اللفظي وغير اللفظي، بنسبة مرجحة ٨٩,٣٦%.
- القدرة على عقد اللقاءات الأسرية المجمعة للتوعية والإرشاد، بنسبة مرجحة ٨٩,٣٦%.
- القدرة على انتقاء المعلومات وتجميع الحقائق وثيقة الصلة بمشكلة العنف الأسري، بنسبة مرجحة ٨٩,٠٨%.
- القدرة على ربط العملاء بجهود لحل مشكلاتهم وتنمية الثقة في أنفسهم، بنسبة مرجحة ٨٨,٨%.
- القدرة على التركيز على بؤرة الخلاف واهتمام الأطراف داخل الأسرة، بنسبة مرجحة ٨٨,٥٢%.
- القدرة على الاستماع إلى كل الأطراف بفهم وهدف، بنسبة مرجحة ٨٧,٩٦%.
- القدرة على تقييم الرغبات العلنية والصريحة والضمنية للزوجين، بنسبة مرجحة ٨٦,٨٣%.

- القدرة على الاستجابة لرسائل الأطراف المتعاونة لتقديم المساعدة للزوجين، بنسبة مرجحة ٨٦,٨٣%.
- القدرة على الاستفادة من الزيارات المنزلية إن وجدت، بنسبة مرجحة ٨٤,٣١%.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر صور العنف انتشارا مرتبة تنازليا:

- العنف اللفظي: بنسبة مرجحة ٨٣,٧٥%.
- العنف النفسي: بنسبة مرجحة ٨١,٥١%.
- العنف المالي: بنسبة مرجحة ٦٩,٤٧%.
- العنف الجسدي: بنسبة مرجحة ٦٥,٥٥%.
- العنف الجنسي: بنسبة مرجحة ٥٢,٣٨%.

تاسعا: الإطار التصوري لتفعيل متطلبات العاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري: تم التوصل إلى هذا الإطار من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية:

* **<u>هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها:</u>**

- إنشاء عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية التي تهتم بمواجهة المشكلات التي تعاني منها الأسرة السعودية، ومنها: مشكلات العنف الأسري، وما يترتب عليها من مشكلات أخرى.
- زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية والأهلية القائمة في المجتمع، وتحقيق الشراكة بينها للوصول إلى جودة عالية في الخدمات المقدمة للأسرة لمواجهة مشكلاتها، ومنها: مشكلة العنف الأسري.
- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات الأسرة السعودية، ومنها: مشكلة العنف الأسري.
- سن القوانين والتشريعات التي تجرم ظاهرة العنف، وتقضي بعقوبات رادعة لمرتكبي العنف.
- الجودة في إعداد الأخصائي الاجتماعي، وإكسابه العديد من المعارف والخبرات والمهارات التي تمكنه من التعامل مع المشكلات المجتمعية والأسرية، ومنها: العنف الأسري.

- زيادة نسبة تعيين الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الأسري.
- زيادة الوعظ والإرشاد الديني في الأمور الأسرية.
- وجود خط ساخن لجهات استشارية تقدم النصيحة والمساعدة للأسر التي تعاني من عنف أسري.
- تفعيل الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية في برامج توعوية مختلفة، تعمل على توعية المجتمع بكيفية مواجهة مشكلة العنف الأسري.
- إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتعمقة لظاهرة العنف الأسري يقوم عليها المتخصصون في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس، حيث يمكن الخروج بنتائج قد تحدث تحولا سريعا وإيجابيا في مواجهة الظاهرة.
- الاهتمام بالبرامج التدريبية في مجال الحماية الاجتماعية والعنف الأسري، وأن تقوم جهات قائمة على التدريب متخصصة في مجال الحماية الاجتماعية والعنف الأسري، وأن هناك حاجة ماسة لوجود جهة واحدة محددة معنية بالعنف الأسري.

* <u>المستويات المشاركة المقترحة في تنفيذ هذا الإطار:</u>

- **الحكومة:** إنشاء مركز وطني خاص بدراسة قضايا الأسرة، تخصيص وتفعيل صندوق وطني لتمويل كافة البرامج والدراسات والبحوث الخاصة بالعنف الأسري.
- **الأسرة:** الالتحاق بالدورات الخاصة بالتوافق الأسري، وكيفية التعامل بين الزوجين والأبناء.
- **وزارة العدل:** إجراء دراسات دورية خاصة بالقضايا الأسرية بالمحاكم، التنسيق بين الجهات الخاصة بالتشريعات على إصدار القوانين واللوائح التي تلزم المقبلين على الزواج بضرورة الالتحاق بدورات خاصة عن كيفية التعامل بين الزوجين، زيادة نسبة تعيين الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمحاكم التي تتعلق بالقضايا الأسرية.
- **وزارة الصحة:** فتح خط ساخن لتلقي المكالمات، والرد على استفسارات المتصلين فيما يتعلق بشؤون الأسرة الصحية وقضايا العنف الأسري بصفة خاصة، زيادة نسبة تعيين الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمراكز الصحية المنتشرة بالأحياء.
- **وزارة الثقافة والإعلام:** تنظيم حملات توعوية تقدم من خلالها برامج تبين آثار العنف الأسري، حث واستقطاب المثقفين للتطرق لمشكلة العنف الأسري من

خلال الإعلام المقروء، كالصحف اليومية والمجلات الدورية، إضافة إلى عمل مطويات ونشرات تتعلق بالعنف الأسري.

- **وزارة الشؤون الاجتماعية**: إنشاء مراكز استشارات نفسية واجتماعية بالمدن والقرى، إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل الخاصة بقضايا الأسرة والتوعية بمخاطر العنف الأسري، عمل البحوث والدراسات الدورية المتعلقة بالأسرة والعنف الأسري.

- **الجهات الأمنية**: زيادة نسبة تعيين الأخصائيين الاجتماعيين النفسانيين بمراكز الشرطة للتعامل مع القضايا المختلفة المتعلقة بمشاكل الأسرة، التنسيق مع الجهات الخاصة بالتشريعات على إصدار القوانين واللوائح التي تتصدى للعنف الأسري، وأن تكون هناك عقوبات بديلة عن السجن، مثل: خدمة المجتمع في أي عمل تطوعي.

- **وزارة التربية والتعليم**: تنظيم حملات توعوية عن العنف الأسري بالمدارس، وتنبيه الطلاب بمخاطره، إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل الدورية التي تتعلق بقضايا الأسرة بالمدارس.

- **وزارة التعليم العالي**: إنشاء مراكز للاستشارات النفسية والاجتماعية بالجامعات، إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل الدورية التي تتعلق بقضايا الأسرة، التشجيع على إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون الأسرة.

ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يكون له دور فعال في مواجهة مشكلة العنف الأسري، وذلك من خلال الاستناد إلى الآتي: -

* **<u>الموجهات النظرية</u>**: نظرية التفاعل – نظرية الأنساق – نظرية الاتصال – نظرية الدور – النظريات المفسرة للعنف الأسري.

* **<u>الاستراتيجيات</u>**: استراتيجية تغيير السلوك – استراتيجية العلاج التعليمي – استراتيجية الإقناع.

* **<u>الأساليب الفنية</u>**: العلاقة المهنية – تكوين البصيرة – التعليم والتدريب – الاتصال المباشر – المناقشة الجماعية – العمل المشترك – الندوات – المحاضرات – المؤتمرات – الكتيبات والنشرات التوعوية عن العنف الأسري.

* **الأدوار: دور جامع ومحلل ومنظم ومفسر المعلومات – المعالج – المرشد – الخبير – المنسق بين البرامج والمؤسسات المعنية بمواجهة مشكلة العنف الأسري – المخطط للبرامج الوقائية والتوعوية والإرشادية والعلاجية – الوسيط – الميسر.**

* **الأجهزة التي من الممكن العمل من خلالها: لجان الحماية الاجتماعية – برنامج الأمان الأسري – مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالأمور الأسرية – منظمات حقوق الإنسان – جمعيات رعاية الزواج – مراكز التوجيه والاستشارات الأسرية – المحاكم.**

* **المداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري: المدخل الأخلاقي الأسري – المدخل الطبي والتثقيفي الصحي العام – مدخل المعلومات / الدافعية / السلوك – مدخل التدريب على مهارات الحياة – مدخل الحملات الإعلامية المجتمعية – المدخل الاجتماعي الثقافي – مدخل حل المشكلة (المدخل التحليلي) – المدخل الوقائي المتكامل.**

* **المهارات: مهارة الملاحظة – العمل الفريقي – استخدام المعونة النفسية – حل المشكلة – الاتصال – تقديم المشورة – التفاوض – التنسيق.**

بالإضافة إلى مهارات لتوجيه عملية التفاعل (مهارات حضورية"الشفافية"، مهارات استجابية، مهارات تعبيرية، مهارات التركيز، مهارات التوجيه والتفاعل، مهارات المشاركة، مهارات جمع المعلومات والتشخيص، مهارات الوصف والتحديد، مهارات استكشاف وتوجيه الأسئلة وطلب المعلومات)، مهارات عملية تطبيقية (مهارات التوجيه، مهارات توفير المعونة النفسية، مهارات التوضيح وعرض الأفكار، مهارات حل الخلافات والنزاعات، مهارات تقديم النصائح والتعليمات، مهارات المواجهة، مهارة تزويد أعضاء الجماعة بالموارد، مهارات التمثيل ولعب الأدوار والتمرين والتدريب).

مراجع الدراسة:

١- محمد نجيب توفيق: الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمسنين، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨).

٢- محمد عاطف غيث، أحمد عبد الحفيظ الخلوي: المشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤).

٣- الجوهرة بنت سعود بن عبد العزيز آل سعود: دور الخدمة الاجتماعية مع حالات العنف الأسري ضد المرأة في محاكم الأسرة بمدينة الرياض، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٠، ج٥، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ،٢٠١١).

٤- محمد بن سعيد الغامدي وآخرون: خصائص العنف الأسري في المجتمع السعودي، بحث منشور، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٩، ج٢، (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٨).

٥- عثمان أبو زيد عثمان: وسائل الإعلام والعنف الأسري، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠).

٦- عباس أبو شامة عبد المعبود، محمد الأمين البشري: العنف الأسري في ظل العولمة، ط١، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥).

٧- بدرية العربي محمد الككلي: العنف العائلي، الأسباب والآثار، ندوة مركز بحوث ودراسات المرأة الليبية، الجماهيرية العربية الليبية، ٢٠٠٥/١١/٢٦.

٨- ليث محمد عياش عبد العاطي: أنماط العنف الموجه ضد المرأة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وفق تنميط منظمة الصحة العالمية، مؤتمر كلية التربية الثامن، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠-٢٢ نيسان ٢٠١٠.

٩- عائض سعد الشهراني: الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة، العنف الأسري نموذجاً، بحث منشور، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ١٧، (جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٣٠/٢٠٠٩هـ).

١٠- زينب معوض علي الباهي، ناصر عويس عبد التواب: دور الخدمة الاجتماعية في التعرف على الضغوط التي تدفع الزوجة لممارسة العنف ضد الزوج، بحث منشور، المؤتمر العلمي الرابع عشر للخدمة الاجتماعية، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١).

١١- عائض سعد الشهراني: الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري، بحث مقدم لمؤتمر الأسرة والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية خلال الفترة من ٥-٧ جمادى الأول ١٤٢٩ هـ الموافق ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨.

١٢- حمدي محمد منصور: مقياس تقييم التماسك الأسري، بحث منشور، المؤتمر العلمي الرابع عشر للخدمة الاجتماعية، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١).

١٣- رشاد أحمد عبد اللطيف: الأدوار والمسؤوليات والمداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري، بحث منشور، المؤتمر العربي الإقليمي لحماية الأسرة من العنف، العمل لحماية الأسرة، جامعة الدول العربية، إدارة الأسرة والطفولة، قطاع الأسرة، المملكة العربية السعودية، ١٣-١٥ / ٢٠٠٥.

١٤- خالد بن يوسف برقاوي: العنف الأسري وإسهامات الخدمة الاجتماعية في التصدى له، دراسة نظرية تحليلية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٢، ج١، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٧).

١٥- مركز رؤية للدراسات الاجتماعية: ندوة العنف الأسري، المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة، القصيم، ٢٠٠٧.

١٦- منصور بن عبد الرحمن بن عسكر: دور جمعيات الزواج في تلبية حاجات الشباب الاجتماعية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٢، ج٣، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٧).

17- Payne. Brian, Domestic violence and criminal justice training needs of social service worker, journal of criminal justice, vol 36(2), may 2008, pp140:197.

١٨- سلمى بنت محمد بن سليم الحربي: العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٨.

19- Patrick Wallce Butler: Identifying predictors of behavior and treatment attrition in domestic violence offender treatment, Ph.D., university of South Carolina, 2009.

٢٠- فوزية سبيت الزبير: الدور المقترح في مواجهة أساب العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي لتحسين نوعية حياتهن، بحث منشور، المؤتمر الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩).

٢١- شيخة بنت سالم المسلمي، منال فاروق سيد: العنف الأسري، دراسة ميدانية على الأسرة العمانية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٦، ج٥، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩).

٢٢- أماني محمد رفعت قاسم: نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٦، ج١، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩).

٢٣- سامي عبد العزيز الدامغ: الوعي والاحتياجات التدريبية والإجراءات المتبعة في المجالات المختلفة المرتبطة بظاهرة العنف والإيذاء الأسري في المملكة العربية السعودية، برنامج الأمان الأسري الوطني، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.

٢٤- شعبان عبد الصادق عوض عزام: برنامج إرشادي معرفي لتنمية وعي الشباب الجامعي بالعوامل المؤدية للعنف الزواجي، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣١، ج١٣، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١).

٢٥- عبير حسن علي الزواوي: دور مقترح لأخصائي خدمة الجماعة في التخفيف من مشكلة العنف الأسري في المجتمع الريفي، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣١، ج٧، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١).

٢٦- عزة عبد الجليل عبد العزيز عبد الله: نحو برنامج إرشادي مقترح في طريقة خدمة الجماعة لتغلب المرأة المعنفة على الضغوط الاجتماعية التي تواجهها، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٠، ج٤، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١).

٢٧- هدى محمود حجازي، هند بنت عقيل الميزر: الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلة العنف الأسري بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية، ج٣، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٢).

٢٨- محمود محمد منير عبد الفتاح: استخدام دليل إرشادي لتنمية معارف الأخصائيات الاجتماعيات للحد من مظاهر العنف ضد المرأة، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٢، ج١١، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٢).

٢٩- المعجم الوجيز: معجم اللغة العربية، (القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢).

٣٠- ابن منظور: لسان العرب المحيط: تقديم عبد الله العلايلي، (بيروت، دار الجيل، ١٩٨٨).

31- Webster's Dictionary of the English langue, (N.y, Lexicon publication, Inc.,1991).

32- Oxford English Dictionary, (oxford, clarendon, press, 1995).

٣٣- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٧).

٣٤- عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨).

٣٥- سهيلة محمود بنات: العنف ضد المرأة، أسبابه، آثاره، كيفية علاجه، ط١، (عمان، المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨).

٣٦- عبد الله اليوسف وآخرون: العنف الأسري، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وكالة الرعاية والتنمية المجتمعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، ٢٠٠٥.

٣٧- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٤).

٣٨- جمال شحاتة حبيب: العلاقة بين تطبيق برنامج تدريبي للأخصائيين الاجتماعيين وتنمية أدائهم المهني، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٠، ج٢، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٧).

39- R. Barker: the social work Dictionary, 3th, (N.A.S.W.1987).

٤٠- فرج ظريف شوقي: العنف في الأسرة المصرية، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية والعنف في المجتمع المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢.

٤١- محمود سعيد إبراهيم الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات التفاعل، ط١، (القاهرة، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

٤٢- محمد عمر التير: العنف العائلي، ط١، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧).